تقديم:

تعمل الدولة على إشباع الحاجات الفردية والجماعية من كل الجوانب، وهذه الحاجات يطلق عليها الحاجات الخاصة إذا كانت بالنسبة للأفراد والعامة إذا كانت تتعلق بالحاجات الجماعية، وتمثل مجموعة الحاجات العامة التي يتطلب من الدولة إشباعها محـور النشاط المـالي والاقتصادي للدولة، ويتمثل هذا النشاط في قيام الدولة بالإنفاق العام، ويستدعي ذلك حصول الدولة على إيراد عام بالقدر الكافي لتغطية هذا الإنفاق، ويقتضي لمقابلة النفقات العامة بالإيرادات العـامة من الدولة، أن تضع خطة (برنامج) محددة تتضمنـها وثيقة، اصطلح على تسميتها "الموازنة العامة"، تتضمن تقديراً تفصيلياً لإيرادات ونفقات الدولة لفترة مقبلة، وهي عادة سنة كاملة، يطلق عليها مصطلح السنة المالية.

وتعتبر عناصر المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة وكذا الموازنة العامة، العناصر الأساسية لموضوع المالية العامة، كما أنَ لها الأثر الكبير على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال استغلال الدولة للموارد المتاحة والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي، كما يمكنها التأثير على الناتج الداخلي الخام وكذا الاستهلاك والتحكم في الاستقرار الاقتصادي وإعادة مختلف التوازنات الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال عناصر المالية العامة وفق آليات السياسة المالية للدولة.

بمأنَ النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة تشكل العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وتمثل في آن واحد الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة، فسيتم تقسيم محتوى مقياس المالية العامة وفق المحاور التالية:

المحور الأول : الإطار العام للمالية العامة؛

المحور الثاني : النفقات العامة؛

المحور الثالث : الإيرادات العامة؛

المحور الرابع : الموازنة العامة؛

المحور الخامس : الرقابة في المالية العامة.